S/PV.9430

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9430

الاثنين، 2 تشرين الأول/اكتوبر 2023، الساعة 16/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسا دانيز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوسي
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2023/596)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-28560 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 16/00.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفير فريد خوجة، الممثل الدائم لألبانيا، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس في شهر أيلول/سبتمبر 2023. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير البالغ للسفير خوجة وفريقه على حنكتهم الدبلوماسية الكبيرة في إدارة أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2023/596)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جامايكا وغيانا وكينيا وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في جمهورية هايتي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/709 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إكوادور والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/596، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 14 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 13 صوتا مؤيدا ولم يعترض عليه أي عضو وامتنع عضوان عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2699 (2023).

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ديلورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): صنع مجلس الأمن اليوم التاريخ بإذنه بإنشاء بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. لقد بادرنا بإيجاد طريقة جديدة للحفاظ على السلام والأمن العالميين والاستجابة للنداءات المتكررة لدولة عضو تواجه أزمة متعددة الأبعاد وسط عنف العصابات المتصاعد والمثير للقلق.

وأود أن أنوه بحضور وزير خارجية هايتي جينيوس، الذي ينضم إلينا اليوم، وأن أشكر هايتي على شراكتها. وأرحب بمشاركة ممثلي جامايكا وغيانا وكينيا في جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر إكوادور بصفتها شريكة في الصياغة على عملها الدؤوب بشأن القرار 2699 (2023).

وبمشاركة بلدان من جميع أنحاء العالم، ومع الشكر الجزيل لكينيا على نظرها الإيجابي في قيادة البعثة، يمكن للمجتمع الدولي الآن أن يمضي قدما في إنشاء بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات

في هايتي. وتأتي هذه البعثة بناء على طلب حكومة هايتي والمجتمع المدني الهايتي لمعالجة انعدام الأمن والأزمة الإنسانية الأليمة التي يواجهها البلد منذ فترة طويلة جدا. وسيساعد نشر البعثة في دعم احتياجات هايتي الملحة في الأجل القريب وعلى تهيئة الظروف الأمنية اللازمة للبلد من أجل تعزيز الاستقرار في الأجل الطويل. ومن الأهمية بمكان أن القرار يسلم بضرورة استخلاص الدروس من البعثات السابقة وينص على ضمانات لتعزيز احترام حقوق الإنسان وتحقيق المساءلة.

ويوضح القرار أن بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي ستعمل في امتثال صارم للقانون الدولي وستشتمل على خبرات متخصصة في عمليات مكافحة العصابات والخفارة المجتمعية وحماية الأطفال والنساء ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني والتصدي لهما. ويجب على البعثة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان السلوك والانضباط المناسبين ولمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

قبل عام، دعا الأمين العام المجتمع الدولي إلى إيفاد بعثة إلى هايتي. واستغرق الأمر منا عاما كاملا للوصول إلى ما وصلنا إليه الآن. ولنكن واضحين: إن عملنا ما زال أبعد ما يكون عن الانتهاء. ويتحول تركيزنا الآن إلى كفالة جاهزية البعثة للعمل ونجاحها في استعادة الظروف الأمنية التي دعا إليها شعب هايتي.

وستقدم البعثة للشرطة الوطنية الهايتية دعما إضافيا لتأمين شوارع هايتي، ولكنه ليس سوى جانب واحد من الجهد الأكبر لمعالجة الأزمة المتعددة الأبعاد في البلد، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي الحاد فضلا عن التحديات الإنسانية والاقتصادية والسياسية الأخرى. وكجزء من هذا الجهد، ستنسق البعثة تنسيقا وثيقا مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. والبعثة مثال على العمل المتعدد الجنسيات لمعالجة هذه الأزمة الأمنية الخطيرة. وهي مصممة لتكون متعددة الجنسيات حقا في مواردها وطابعها وتتطلب جهدا جماعيا إذا أُريد لها أن تنجح.

وقد كانت الاستجابة من المنطقة ومن معظم أنحاء العالم موحدة وقوية. ونخص بالشكر قيادة الجماعة الكاريبية وبلدان مثل جامايكا وجزر البهاما وبربادوس وأنتيغوا وبربودا، التي تعهدت جميعها علنا بتقديم أفراد للبعثة وبما هو أكثر من ذلك، كما في حالة كينيا. إن قرار اليوم بموجب الفصل السابع مطلب قانوني للعديد من تلك البلدان وغيرها من البلدان الراغبة في الإسهام والمشاركة. وكما قال الرئيس بايدن في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، "لا يمكن لشعب هايتي أن ينتظر أكثر". وباتخاذ هذا القرار، يمكننا أن نتعاون لتحقيق تلك الرؤية إذ نعمل على مساعدة شعب هايتي في وقت حاجته الماسة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تعرب عن تعاطفها العميق مع الحالة المأساوية لشعب هايتي. وما فتئنا نعمل على زيادة اهتمام المجلس بمسألة هايتي، مطالبين السلطات الهايتية وجميع الأحزاب والفصائل السياسية بالاضطلاع على نحو فعال بمسؤولياتها وداعين وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين ذوي الصلة إلى تقديم المساعدة المحددة المستهدفين لهايتي. وتقدر الصين استعداد كينيا لقيادة بعثة دعم أمني متعددة الجنسيات والاضطلاع بدور نشط في تحسين الحالة الأمنية في هايتي، إلى جانب بعض الدول من الجماعة الكاريبية.

ظللنا نشرك أعضاء المجلس في مشاورات مستفيضة، في الأسابيع القليلة الماضية، بهدف توفير إطار مناسب لتيسير نشر الدعم الأمني المتعدد الجنسيات. وقد تركزت المشاورات، من بين مسائل أخرى، على الاستناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وانطلاقا من مبدأي سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ظلت الصين تتبع دائما نهجا حذرا ومسؤولا إزاء احتجاج المجلس بالفصل السابع في الإذن باستخدام القوة. فقد كانت هناك بعض السوابق لإساءة استخدام ذلك الإذن في الممارسة السابقة. ولكن، بالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة في هايتي وشواغل ونداءات المجتمع الدولي – ولا سيما دول الجماعة الكاريبية – واستنادا إلى ثقتنا في البلدان الصديقة، اتخذت الصين موقفا بناء بشأن اتخاذ المجلس القرار 2699 (2023).

ووفقا للقرار، نأمل أن تجري البلدان التي تقود بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي مشاورات متعمقة مع هايتي بشأن ترتيبات محددة لنشر قوات أمن، بغية التوصل إلى اتفاق وضمان أن تحظى الترتيبات بدعم شعب هايتي. وعلاوة على ذلك، ينبغي تقديم التقارير إلى

المجلس في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، يجب أن يمتثل تنفيذ القرار للقانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، لتجنب التعدي على سيادة الدول الأخرى أو التدخل في شؤونها الداخلية.

وبدون وجود حكومة شرعية وفعالة وخاضعة للمساءلة، يتعذر أن يكون لأي دعم خارجي أثر دائم. فينبغي للسلطات الهايتية وجميع الأطراف والفصائل المعنية أن تتوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن الترتيبات الانتقالية في أقرب وقت ممكن وأن تتوصل إلى جدول زمني عملي وذي مصداقية. ومما يؤسف له أن قرار اليوم لا يبعث بأقوى رسالة ممكنة في ذلك الصدد. وبتيسير من الصين، يشيد القرار بجهود الجماعة الكاريبية لتعزيز التسوية السياسية للأزمة الهايتية. ونحث السلطات الهايتية وجميع الأطراف والفصائل على الاستجابة لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الكاريبية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وأن تعمل من أجل المصالح الأساسية للشعب وأن تظهر الإخلاص في إجراء الحوار وتحمل مسؤولياتها وأن تهيئ الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن.

وبناء على طلب الصين الحازم، وبدعم من أغلبية أعضاء المجلس، أخذ القائمون بالصياغة أخيرا آراء الصين في الاعتبار واستخدموا القرار ليطلبوا صراحة من جميع البلدان أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لغلق القنوات التي تحصل بها العصابات الهايتية على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة. وذلك قرار هام جدا. ولو أن المجلس اتخذ تلك الخطوة في وقت أبكر، لما تدهورت الحالة الأمنية في هايتي إلى ما هي عليه اليوم. وجميع البلدان ملزمة، من الآن فصاعدا، باتخاذ إجراءات ملموسة وفقا لقرارات المجلس والإسهام في كبح عنف العصابات في هايتي وحماية سلامة وأرواح شعبها.

إن الأزمات المتعددة في هايتي متشابكة، والمسائل الأمنية لا تمثل بعدا واحدا فقط من ذلك. ولذلك فإن اتباع نهج شامل أمر أساسي لإيجاد حل شامل. وستتاح للمجلس فرص هذا الشهر لإجراء مشاورات ومناقشات متعمقة بشأن الحالة السياسية في هايتي ونظام الجزاءات وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل. وتتطلع الصين إلى العمل مع المجتمع الدولي وأعضاء المجلس لدعم ومساعدة شعب هايتي في إيجاد الطريق الصحيح للخروج من أزماته.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، نهنئ البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر ونأمل أن يكون شهرا ناجحا. ونرحب بحضور وزير خارجية هايتي في جلسة اليوم.

امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2699 (2023)، الذي صاغته إكوادور والولايات المتحدة، والذي يأذن ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. وفي الوقت نفسه، ندرك تماما حجم وإلحاح المشاكل الأمنية التي تواجهها هايتي. وظللنا ندعو باستمرار إلى تقديم مساعدة دولية مسؤولة لها مع مراعاة آراء أوسع شريحة ممكنة من المجتمع الهايتي. وعلى خلفية عجز السلطات ومحدودية قدرات الشرطة الوطنية، بلغ العنف في هايتي مستوى أجبر بورت – أو – برانس نفسها على طلب المساعدة المسلحة من المجتمع الدولي. وبالنظر إلى ذلك الطلب، إلى جانب النداءات التي وجهها الأمين العام وآراء بلدان المنطقة واستعداد كينيا لقيادة تلك البعثة الدولية، ليس لدينا اعتراضات من حيث المبدأ على المبادرة في حد ذاتها.

ومع ذلك، يجب أن يكون مفهوما أن إرسال القوات المسلحة لدولة أخرى إلى أي بلد، حتى بناء على طلب ذلك البلد، تدبير متشدد يجب التفكير فيه بدقة. ولكن، أثناء التخطيط للبعثة وإعداد القرار ذي الصلة، وجدنا أن طلباتنا العادلة تماما للحصول على معلومات أكثر تفصيلا عن مفهوم العمليات وطرائق استخدام القوة واستراتيجية انسحاب الوحدة لم تلق أي رد. وقد انتابنا الشعور كذلك بأن محاولات تبذل على عجل لإضفاء شرعية الأمم المتحدة على بعثة غير تابعة للأمم المتحدة بمساعدة قرار يتخذه المجلس لم يتم التفكير فيه أو معايرته بشكل كامل.

وندرك جميعا أن الإذن بعملية بموجب الفصل السابع خطوة بالغة الخطورة تتطلب اعترافا كاملا بالمسؤولية عنها وعواقبها المحتملة. وللأسف، لم نشعر بالثقة في ذلك خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار. ولا يمكن لروسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، أن

توافق على ما هو أساسا احتجاج من دون تبصر بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقد شهدت هايتي تاريخيا قدرا هائلا من التدخل الأجنبي غير المسؤول، وهو بالضبط ما أدى إلى دوامة الانحدار التي لم يتمكن الهايتيون من التغلب عليها لسنوات. والإذن باستخدام القوة مرة أخرى في هايتي من دون فهم دقيق لمعايير البعثة المأذون بها قصر نظر. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يوافق على مفهوم العمليات بدلا من أن تعرض عليه بعد حدوثها.

غير أننا نود أن نسلط الضوء على بعض العناصر الإيجابية للقرار، بما في ذلك دعوة جميع القوى السياسية الهايتية إلى التوصل إلى توافق واسع في الآراء من خلال الحوار، بمساعدة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، وتوسيع نطاق حظر الأسلحة ليشمل جميع الأطراف الفاعلة التي لا تعمل تحت رعاية الدولة أو بموافقة المنظمة. وعلى وجه الخصوص، نأمل أن يساعد على الحد بدرجة كبيرة من التدفق غير المشروع للأسلحة إلى الجزيرة وإلقاء الضوء على مصادر التهريب ودروبه.

ونأمل أن تساعد البعثة المأذون بها على تحقيق استقرار الحالة في هايتي في أقرب وقت ممكن، مع احترام سيادة البلد وحقوق شعبه. وأي تدخل في العمليات السياسية الداخلية من جانب قوى خارجية أمر غير مقبول. ونتمنى لنيروبي تحضيرات ناجحة لتشكيل القوات ونشرها. وننتظر المعلومات المفصلة عن البعثة المطلوبة في القرار.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا التعليل للتصويت بعد التصويت باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن.

أود بادئ ذي بدء أن أهنئ البرازيل بحرارة على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرئاسة الألبانية على العمل الجيد الذي أنجزته. وأود أيضا أن أنوه بحضور وزير خارجية هايتي هنا اليوم، الذي يشهد على أهمية المداولات التي نجريها في القاعة.

أيد الأعضاء الأفارقة الثلاثة تأييدا تاما اعتماد القرار 2699 (2023)، الذي يأذن ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونرى أن قرارنا في هذه المرحلة، دعما لهايتي وبناء على طلبها، هو إجراء من أجل البلد والبشرية. ومن خلال قرارنا اليوم بوصفنا مجلسا، فإننا نقف معا من أجل هايتي ونفي بمسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين.

ورحبت مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بتوافق الآراء الذي توصل إليه أعضاء المجلس بشأن نص القرار، على نحو ما قدمته إكوادور والولايات المتحدة. يستجيب النص للحالة التي لا تطاق التي يمر بها شعب هايتي في هذه الفترة. ولذلك، فإننا نعتبر القرار نقطة انطلاق هامة للحد من أنشطة الأطراف الإجرامية والعصابات التي تشل هايتي وتسعى إلى تدمير ذلك البلد النبيل والبطل، الذي دافع دائما عن الحرية والاستقلال واعتز بهما.

ونود أن نشيد بمشاركة كينيا في عملية التفاوض الصعبة بشأن القرار. ونشيد إشادة كبيرة بكينيا لعرضها قيادة بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. إن ذلك يتيح لنا الانتقال من الخطابة إلى العمل في بلد ينبغي أن يجبرنا تاريخه جميعا على استفتاء ضمائرنا. ونؤكد من جديد دعمنا القوي لدور كينيا الهام ونحث جميع الدول الأعضاء على التعاون مع بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي.

وتقر مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة وتقدر تقديرا عاليا الدور الهام الذي تضطلع به الجماعة الكاريبية ودول أمريكا اللاتينية الأخرى في المنطقة والثقة التي تضفيها على عملية مرافقة شعب هايتي في طريقه إلى استعادة القانون والنظام والسلام والاستقرار. ويجب أن يحظى التزامنا الجماعي تجاه هايتي اليوم أيضا بدعم جميع شركاء شعب هايتي وأصدقائه.

وندعو إلى توافق وطني في الآراء يرمي إلى عملية سياسية وانتقال سياسي شاملين للجميع، فضلا عن إجراء انتخابات شفافة ترسي إرادة شعب هايتي بنزاهة ومصداقية. وندعو جميع قطاعات المجتمع الهايتي التي لم تنضم بعد إلى توافق الآراء لرسم طريق نحو تعافي البلد إلى أن تفعل ذلك.

وأخيرا، نتطلع إلى النشر المبكر للقوة المتعددة الجنسيات في هايتي. ويحدونا أمل قوي في أن يساعد ذلك، بالاقتران مع أدوات

العمل الأخرى، مثل الجزاءات المحددة الهدف، والحصار المفروض على عمليات نقل الأسلحة إلى العصابات، والدعم الإنساني الأساسي، وآليات الامتثال والرصد الرامية إلى منع جميع أشكال إساءة استعمال الولاية أو تجاوزها، وتعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، على استعادة الأمل والاستقرار ومستقبل أفضل لهايتي.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن هذه أول جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس وأن أشكر ألبانيا على العمل الممتاز الذي اضطلعت به في شهر أيلول/سبتمبر. ونرحب بمشاركة وزير خارجية هايتي وممثلي كينيا وجامايكا وغيانا في جلسة اليوم. وأعرب عن تقديرنا للمشاركين في الصياغة، إكوادور والولايات المتحدة. ونشكرهما على جهودهما الدؤوبة في التواصل مع أعضاء المجلس خلال الأسابيع الماضية والسعي إلى إدماج جميع وجهات النظر والشواغل في نص القرار (القرار 2699 (2023)).

لقد صوتت مالطة مؤيدة القرار. وقد فعلنا ذلك بالنظر إلى الحالة اليائسة على أرض الواقع ومسؤولية المجلس عن الاستجابة على وجه الاستعجال. ونرحب بعرض كينيا النظر في قيادة البعثة. ونشيد أيضا بجميع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم الدعم. يجب أن تؤدي البعثة عملها وفقا للمعايير النموذجية. ويجب أن تنفذ جميع جوانب القرار وأن تعمل بشكل كامل وشفاف بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، للإسهام في حماية سكان هايتي. وسيكون الإشراف على القرار أمرا محوريا لتنفيذه بنجاح، وكذلك الحدود الواضحة بين دور البعثة والعمل الإنساني في الميدان.

بيد أن البعثة لن تحل جميع المشاكل التي لا يزال البلد يواجهها. وسيتطلب تحقيق استقرار الحالة الأمنية دعما دوليا كبيرا. ونسلم أيضا بالحاجة الملحة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة لاستعادة المؤسسات الديمقراطية في هايتي. ونكرر نداءنا إلى السلطات الهايتية لبناء توافق آراء واسع وقوي بشأن خريطة الطريق السياسية لهايتي.

يدل اتخاذ هذا القرار على الجدية التي يبدي بها المجلس استعداده للعمل من أجل إحلال السلام والأمن في هايتي. ويجب على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب هايتي الآن. لم يعد هناك وقت نضيعه.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه أول جلسة لنا تحت رئاسة البرازيل لمجلس الأمن، أود أن أهنئكم، سيدي، وأن أؤكد لكم دعم سويسرا الكامل لكم، كما أشكر ألبانيا على عملها الممتاز في أيلول/سبتمبر. وأرحب بحضور وزير خارجية هايتي في جلسة اليوم.

ترحب سويسرا بقرار المجلس اليوم، الذي يبعث برسالة تضامن قوية مع شعب هايتي. ونود أن نشكر القائمين على الصياغة، إكوادور والولايات المتحدة، وكذلك أعضاء المجلس على جهودهم للتوصل إلى توافق في الآراء. ويشهد الإذن اليوم ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي على أن نداءات المساعدة من هايتي قد لقيت آذاناً صاغية. وتدرك سويسرا التوقعات التي تحملها الاستجابة الدولية والحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نرحب بحقيقة أن احترام القانون الدولي، وحقوق الإنسان على وجه الخصوص، جزء لا يتجزأ من البعثة ويعزز ولايتها. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى احترام وحماية حقوق الإنسان لكل فرد. ونرحب بالأهمية المعطاة لحماية الأطفال والنظر في أبعاد العنف الجنسي والعنف الجنساني. وبقرار اليوم (القرار 2699 (2023))، نكلف البعثة والدول المشاركة باحترام تلك المبادئ من خلال تقديم أفضل قدوة ممكنة.

وأخيراً، ترحب سويسرا بإعلان كينيا ودول أخرى، ولا سيما دول منطقة هايتي، عن نيتها الإسهام في البعثة المتعددة الجنسيات. كما ندعو المجتمع الدولي إلى ضمان تنسيق البعثة مع العناصر الأخرى، الحالية والمقبلة على حد سواء، للمعونة الدولية في البلد. ويمكنها، من خلال نهج متكامل وكلي، أن تمهد الطريق لتنفيذ حوار بين الهايتيين للاستجابة للأزمات المعقدة التي تؤثر على البلد.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن أطيب تمنياتنا لكم، سيدي، على رئاستكم، وأن أشكر ألبانيا على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي.

أود أولاً أن أشكر القائمين على الصياغة، إكوادور والولايات المتحدة، على قيادتهما خلال مفاوضات اليوم بشأن القرار 2699 (2023). لقد صوتت اليابان مؤيدة القرار بسبب خطورة الحالة

في هايتي، حيث تتصاعد مستويات العنف والنشاط الإجرامي وباتت الحاجة ملحة إلى دعم دولي فعال استجابة لنداءات حكومة هايتي المتكررة. ويسرنا عظيم السرور أن المجلس تمكن من الاجتماع اليوم للإذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي دعماً لجهود الشرطة الوطنية الهايتية. ونرحب باستعداد كينيا لقيادة البعثة وبعروض البلدان الأخرى للمساهمة.

ليس اتخاذ القرار سوى الخطوة الأولى. وإذا أريد للبعثة أن تعمل بفعالية ونجاح، فإن الإعداد المكثف والشامل أمر بالغ الأهمية. وينبغي أن يشمل ذلك دراسة متأنية للحالة على أرض الواقع والتوعية بها؛ وتقييم القدرات والموارد التي ستحتاج البعثة إليها؛ وتوضيح قواعد الاشتباك وإنشاء هيكل قيادي مناسب وتقسيم العمل بين الجهات المعنية. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى الإسهام وتشاطر تجاربها وخبراتها لضمان أقصى قدر من الإعداد والدعم لعملية بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. وستشارك اليابان، من جانبها، بنشاط مع المجتمع الدولي ولن تدخر جهداً لضمان تشغيل البعثة بفعالية ونجاح.

ونود أيضاً أن نشدد على أن معالجة مسألة الأمن وحدها لا تكفي. فينبغي لها أن تسير جنباً إلى جنب مع الجهود الهايتية، بدعم من الشركاء الدوليين، لاستعادة المؤسسات الديمقراطية القادرة على الصمود والحكم الخاضع للمساءلة، فضلاً عن تزويد الناس بالخدمات الأساسية وفرص التنمية. وستساعد تلك المساعي على كسب ثقة الشعب التي ستكون حاسمة لتحقيق السلام والأمن المستدامين في هايتي، وسنواصل دعم هذه الجهود. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على تضامننا الثابت مع حكومة هايتي وشعبها.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة البرازيل على توليها رئاسة المجلس هذا الشهر. وأود أيضاً أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بالسيد جينيوس، وزير خارجية هايتي، وبممثلي كينيا وجامايكا وغيانا في جلستنا.

ويسر المملكة المتحدة أنها صوتت تأييداً للقرار 2699 (2023)، الذي يأذن ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي، بناء على طلب حكومة هايتي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ممتنون للولايات المتحدة وإكوادور على جهودهما الدؤوبة لحشد الدعم للقرار في إطار المجلس. تمثل بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي خطوة هامة في مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على معالجة الحالة الأمنية المتدهورة في بلدها، وتمهد الطريق لمزيد من الجهود لمعالجة الأزمات الأمنية والإنسانية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بها. ونتطلع إلى رؤية البعثة تتمسك بأعلى المعايير الدولية. وتشيد المملكة المتحدة بالقيادة التي أبدتها كينيا في التقدم لقيادة البعثة، ونرحب أيضاً بمشاركة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وغيرها من الدول الأخرى في الجهد المتعدد الجنسيات لمساعدة شعب هايتي.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة في هايتي إلى المشاركة البناءة في الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شاملة للجميع وحرة ونزيهة حالما تسمح الحالة الأمنية المحلية بذلك. يمثل اتخاذ القرار اليوم خطوة هامة في المساعدة على معالجة الحالة الأمنية المتردية. ولكن على المدى الطويل، لا يمكن أن يوفر لشعب هايتي الأمن والرخاء اللذين يستحقهما إلا حل سياسي.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة البرازيل على توليها رئاسة المجلس وأشكر ألبانيا على قيادتها المقتدرة جداً في الشهر الماضي.

عندما اجتمع العالم قبل أسبوعين، انطلقت دعوة واضحة من الجمعية العامة. لقد جاءت من هايتي ومن الجماعة الكاريبية ومن جميع أنحاء العالم. لقد تكلموا جميعاً بصوت واحد معترفين، على حد تعبير ميا موتلي، رئيسة وزراء بربادوس، بأن العالم مدين لهايتي بقرار. وقد انضمت إلينا بعض البلدان التي وجهت ذلك النداء هنا اليوم، ونرحب بمشاركة هايتي وكينيا وجامايكا وغيانا في جلسة اليوم.

ودعا المجتمع الدولي مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء، والقرار 2699 (2023) يستجيب لتلك الدعوة. إن دولة الإمارات العربية المتحدة، بتصويتها تأييداً للقرار اليوم، تؤكد من جديد أن العمل الحاسم، كما دعا الأمين العام، ضروري لمساعدة هايتي على العودة إلى طريق

السلام والاستقرار. ونعرب عن تقديرنا للعمل الدؤوب والمرونة اللذين أبداهما الشريكان القائمان على الصياغة، إكوادور والولايات المتحدة، وللمشاركة البناءة لجميع أعضاء المجلس بشأن القرار. ونتيجة لذلك، يتضمن القرار ضمانات تكفل تنفيذ الإذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي تنفيذاً فعالاً وبالتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي. ونرحب باستعداد كينيا لقيادة البعثة واستعداد الدول الأعضاء الأخرى للمشاركة فيها. ونشكر كينيا بصفة خاصة على تدخلها بمسؤولية كبيرة للإسهام في السلام والأمن الدوليين بهذه الطريقة.

يسلّم نص القرار بأن الحالة في هايتي متغيرة ومستمرة في التصاعد بسرعة. وبغية الاستجابة بفعالية وعلى النحو المناسب للتحدي، ينبغي أن يكون لدى المجلس فرصة سانحة لاستعراض ولاية البعثة وتعديلها وإعطاء الانطباعات عنها مع تطور الحالة وخطط الاستجابة. ولهذا السبب، يسرنا أن نرى تفويضاً محدداً زمنياً لمدة 12 شهراً مدرجاً في القرار، إلى جانب استعراض مأذون به لمدة تسعة أشهر وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس. ونرحب أيضاً بحقيقة أن الإذن يراعي الاعتبارات الجنسانية. ويجب أن يكون ضمان أن تكون البعثة مجهزة تجهيزاً كافياً للتصدي للعنف الجنسي والعنف الجنساني المروع الذي تمارسه العصابات المسلحة ضد شعب هايتي أمراً محورياً في ولايتها. ونشجّع جميع الدول الأعضاء المساهمة على الاستثمار في الخبرة والتدريب المكرسين لوحداتها حتى تتمكن من التصدي لهذه الجرائم على نحو ملائم. وبما أن الحالة الإنسانية في هايتي لا تزال مزرية وتتفاقم بسبب استمرار انعدام الأمن في البلد، فإننا نرحب أيضاً بحقيقة أن البعثة المتعددة الجنسيات ستضطلع بدور حاسم في تيسير وصول المعونة الإنسانية بأمان ودون عوائق.

والدعم الأمني الذي ستقدمه البعثة أمر بالغ الأهمية، ولكنه ليس الدواء الشافي الذي يمكن في حد ذاته أن يحول هايتي إلى بلد آمن ومأمون. ونكرر دعوتنا إلى استجابة كلية وشاملة ومستدامة للتحديات التي تواجهها هايتي. ويجب على أصحاب المصلحة المعنيين أن يعملوا معاً من أجل إجراء حوار شامل وفيما بين الهايتيين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية يقودها الهايتيون ويملكون زمامها. وينبغي أن يتم ذلك بالترادف مع الجهود الرامية إلى إعادة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، من أجل شعب هايتي والمنطقة.

ونشدد أيضا على ضرورة أن تنسق بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي مع الجماعة الكاريبية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لاستكمال مختلف الجهود الرامية إلى دعم شعب هايتي وحكومتها. وستظل دولة الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، ملتزمة بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في هايتي.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، ولأعضاء مجلس الأمن الذين أعربوا عن تقديرهم لرئاسة ألبانيا. وفي الوقت نفسه، أود أن أهنئ البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم ولفريقكم كل التوفيق. ونرحب بحضور وزير خارجية هايتي السيد جينيوس وممثلي كينيا وغيانا وجامايكا.

تعرب ألبانيا عن تقديرها العميق للولايات المتحدة وإكوادور بوصفهما مشاركتين في قيادة المفاوضات، ولأعضاء المجلس لمشاركتهم البناءة في اتخاذ القرار الذي يأذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي (القرار 2699 (2023)) لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في استعادة الأمن. ونشيد بالقيادة التي أبدتها كينيا واستعداد الجماعة الكاريبية للمشاركة في البعثة، استجابة لنداء الأمين العام ولطلب هايتي.

لقد صوتت ألبانيا مؤيدة للقرار اليوم، اعترافا بالدور الحيوي الذي ستؤديه البعثة في إعادة استتباب الأمن وتهيئة الظروف لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في هايتي. وتلك أيضا خطوة هامة نحو معالجة الأزمة الإنسانية في البلد. ونتصور أن البعثة ستعمل بشكل وثيق مع حكومة هايتي امتثالا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية.

وفي الختام، تقف ألبانيا بثبات إلى جانب هايتي وشعبها القادر على الصمود وتلتزم بالمساعدة في استعادة الأوضاع الطبيعية.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أنوه بحضور وزير خارجية هايتي هذه الجلسة. كما أنوه بحضور وفود جامايكا وغيانا وكينيا. وأشيد بألبانيا على رئاستها لشهر أيلول/سبتمبر، وأتمنى للبرازيل كل النجاح خلال فترة رئاستها للمجلس لشهر تشرين الأول/أكتوبر.

هل هناك سبيل أفضل لاستهلال الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن من اتخاذ القرار الذي يأذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي (القرار 2699 (2023))؟ وأنوه بالدور المركزي الذي اضطلعت به البرازيل في اتخاذ القرار 2692 (2023) المؤرخ 14 تموز/يوليه، الذي اقترح نشر بعثة دعم للشرطة الوطنية الهايتية، وعملية المفاوضات لاعتماد القرار الذي يأذن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتشكيل ونشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. وأنوه أيضا بالإسهامات القيمة التي قدمتها جميع الوفود، والتي عززت بلا شك القرار الذي يأذن بنشر البعثة في وقت تشتد فيه حاجة هايتي إليها. وعلاوة على ذلك، سأكون مقصرا إذا لم أذكر القيادة الأفريقية فيما يتعلق باستعداد كينيا للنظر في قيادة البعثة، والدعم المكثف الذي قدمه الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، والدعم الذي أبدته عدة دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكلها تجسد بوضوح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وإنني ممتن بشكل خاص للتعاون الوثيق والمستمر من وفد الولايات المتحدة، بوصفه شريكا في صياغة القرار طوال العملية التي امتدت شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وحتى عطلة نهاية الأسبوع الأولى من تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن يبعث اتخاذ هذا القرار برسالة واضحة وقوية إلى قادة وأعضاء العصابات التي ابتليت بها هايتي. ولذلك تظل الاتصالات الاستراتيجية أساسية، بما في ذلك خلال مرحلة ما قبل النشر.

وفي 14 تموز/يوليه، أوضحت أن القرار 2692 (2023) كان خطوة هامة، لكنه ليس الهدف النهائي (انظر S/PV.9377). إن الأزمة في هايتي متعددة الأبعاد وتتطلب بالتالي استجابة شاملة. وللسبب نفسه، أكرر اليوم أن القرار الذي اتخذناه من فورنا ليس الهدف النهائي. إنه معلم تاريخي وهام يمكننا أن نبني عليه. ويؤكد القرار الذي اتخذناه من جديد التزام مجلس الأمن القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها. وفي جميع الأوقات خلال عملية التفاوض، وضعنا في اعتبارنا أهمية عدم تكرار أخطاء الماضي. كما أدرجنا لغة وأحكاما قوية تتعلق بحقوق الإنسان، والعنف الجنسي، والوقاية، والمساءلة، وحماية الأطفال، ومعالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من الضمانات للحماية من الإصابة بالأمراض المعدية وانتشارها. وأحرز تقدم حاسم في الجهود الرامية إلى منع نقل الأسلحة والذخيرة والاتجار غير المشروع بها إلى هايتي، وهو التزام طويل الأجل. وأدرجنا أيضا أحكاما مثل دعوة البعثة إلى دعم الشرطة الوطنية الهايتية في جهودها لحماية المعونة الإنسانية وضمان وصولها إلى المحتاجين. وشددنا على أهمية العملية السياسية، التي سيواصل فيها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الاضطلاع بدور داعم رئيسي.

وأخيرا، نشجع البلدان القادرة على دعم البعثة التي أذنا بها من فورنا، بناء على طلب هايتي، على أن تفعل ذلك، وأن تكثف دعمها وتعاونها الاقتصادي والاجتماعي، مما سيمكن شعب هايتي من التغلب على الحالة الإنسانية الراهنة – والأكثر خطورة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للبرازيل.

(تكلم بالفرنسية)

أرحب بحضور وزير خارجية هايتي والممثلين الدائمين لجامايكا وغيانا وكينيا في هذه الجلسة. تشكر البرازيل الولايات المتحدة وإكوادور على عملهما الدؤوب بوصفهما قائمين على صياغة القرار (القرار 2699 (2023)) وجميع أعضاء مجلس الأمن الذين أسهموا إسهاما مكثفا ومخلصا في صياغته.

في البداية، نود أن نؤكد من جديد اقتناعنا الراسخ بأهمية احترام سيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها. بيد أن، ونظرا لاحتياجات هايتي الأمنية الملحة، صوتنا مؤيدين للإذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما صوتنا مؤيدين لقرار شامل يعالج الجوانب الأساسية التي يجب أن توجه العملية وتدعمها، والتي ترتكز على قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، يستجيب المجلس لطلب رسمي وواضح من هايتي وكينيا وبلدان كاريبية أخرى مستعدة للمساهمة بقوات شرطة في هذه المبادرة. ويضع القرار إطارا سياسيا وقانونيا لنشر الأطراف المعنية وتوفير التمويل الكافي لها. والبرازيل، من جانبها، تشدد على أن المساعدة الأمنية خطوة حاسمة في الوقت

الراهن، ولكن الجهود المتعددة المنسقة ستكون أساسية لإيجاد حل دائم للأزمة الهايتية.

ولكي تنجح الجهود الأمنية على المدى الطويل، هناك حاجة إلى نهج شامل يحشد الدعم لإحراز تقدم مؤسسي واجتماعي اقتصادي في هايتي. ومن الحتمي تماما معالجة الأسباب الهيكلية للعنف والوهن التي يعاني منهما البلد. ومن الواضح أيضا أن هناك حاجة ملحة إلى توافق آراء سياسي وطني واسع النطاق في هايتي لا مفر منه. ويجب على البعثة أن تكفل الظروف الأمنية حتى يتمكن شعب هايتي من إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية والإدارية في بلده واستئناف النشاط الاقتصادي. ولكن يجب أن يكون واضحاً أن الأمر متروك للهايتيين ليشقوا طريقهم بأنفسهم. فمن دون حل سياسي صادر عن هايتي، يقوم على أساس عملية انتخابية حرة ونزيهة وشفافة، لن يضمن دوام النجاح أي قدر من المساعدة الأمنية أو المعونة الإنسانية أو المعونة الإنمائية.

لقد اجتمعت بلداننا في هذه القاعة لتؤكد لأبناء هايتي مرة أخرى التضامن الهائل من المجتمع الدولي بصفة عامة وشعوب أفريقيا ومنطقتنا، أمريكا اللاتينية والكاريبي، بصفة خاصة. والبرازيل مستعدة لمواصلة أنشطتها التعاونية والنظر في سبل الإسهام في البعثة. وأصرّ على أن هذا التضامن سيكون بالتأكيد غير كافٍ، بل عديم الجدوى، إذا لم تتخذ التدابير والإجراءات الأخرى التي تسعى البعثة إلى ضمانها أو التي تعتمد عليها بطريقة ملتزمة وصادقة وفعالة.

وأود أن أعدد التدابير والإجراءات. أولاً، ينبغي أن يكون هناك حظر كامل على الأسلحة التي لا تزال العصابات والجماعات شبه العسكرية تحصل عليها دون عقاب، ويجب نزع سلاح تلك الجماعات. ولا بد من استعادة أمن المواطنين والسلم الاجتماعي في هايتي بشكل فعال. ويجب أن يكون هناك اتفاق سياسي واسع النطاق يمكن مؤسسات الدولة في هايتي من الوقوف على أقدامها والتركيز على تطبيع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد. ولا بد من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أمان تام لإعادة الأمل إلى الشعب الهايتي الشقيق وتوطيد مرحلة جديدة في حياة البلد. ويجب أن يكون هناك استئناف قوي للمعونة الإنسانية. وأخيراً، من الضروري تقديم المساعدة السخية والتعاون والدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في هايتي. وهذا هو السبيل الوحيد لضمان أن يتمكن شعب هايتي من أن يمسك بزمام مستقبله بالكامل بنفسه، وأن ينجح هذه المرة هذا العمل التضامني الدولي الجديد الذي أيده مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي.

السيد جينيوس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أود في المستهل أن أهنئ جمهورية البرازيل الاتحادية، التي تولت رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أهنئ ألبانيا على العمل الممتاز الذي أنجزته الشهر الماضي على رأس المجلس. وأود أن أشكر، بالنيابة عن شعب هايتي وحكومتها، جميع الذين جعلوا أخيراً قرار اليوم ممكناً من خلال أصواتهم وجهودهم ودعمهم وإسهاماتهم من جميع الأنواع. وهو أكثر من مجرد تصويت بسيط، بل هو في الواقع تعبير عن التضامن مع السكان الذين يمرون بمحنة.

يشكل التصويت على القرار 2699 (2023) خطوة هامة نحو حل أزمة هايتي المتعددة الأبعاد. إنه بصيص أمل للناس الذين يعانون منذ فترة طويلة من عواقب حالة سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وإنسانية صعبة. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد علناً بشجاعة هايتي وقدرتها على الصمود. لقد أجرى مجلس الأمن تقييماً للأزمة وفهم الحاجة إلى العمل على وجه الاستعجال لإعطاء الأمل لملايين النساء والرجال والأطفال العزل الذين يحتاجون إلى استعادة الحرية والسلام والأمن، والذين طالما طلبوا المساعدة من المجتمع الدولي. لقد اتخذ أعضاء المجلس اليوم قراراً يتناسب مع التحديات باتخاذهم القرار الذي يأذن بنشر بعثة متعددة الأطراف لدعم الأمن.

وبالنيابة عن شعب هايتي وحكومتها، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا الخاص لرئيس كينيا وحكومته ولشعب كينيا الشقيق الذين وافقوا على قيادة هذه البعثة. وأشيد أيضاً بالولايات المتحدة

وإكوادور على قيادتهما في إدارة هذا الملف، وأرحب بحضور ممثلي غيانا وجامايكا وكينيا.

إن القرار المتخذ اليوم يتسم بأهمية تاريخية كبرى. وأحثّ الدول الأعضاء على تقديم مساهماتها بأسرع ما يمكن لاستعادة بيئة آمنة ومستقرة في هايتي، بغية إعادة إنشاء المؤسسات الديمقراطية.

إن اتخاذ هذا القرار، بموجب الفصل السابع من الميثاق الأساسي للأمم المتحدة، يستجيب للحاجة إلى تقديم المساعدة إلى عضو معرض للخطر من أعضاء منظمتنا. والهدف أيضاً هو منع هذه الأزمة الخطيرة، التي طال أمدها أكثر مما ينبغي، من أن تصبح تهديداً للسلام والأمن في المنطقة.

وأقدر عظيم التقدير حقيقة أن المجلس يؤكد من جديد، في القرار المتخذ اليوم، التزامه بسيادة أراضي هايتي واستقلالها وسلامتها ووحدتها، ويسلم بأن حكومة هايتي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان الأمن والاستقرار واحترام القانون وحقوق الشعب على أراضيها. وفي ذلك الصدد، ينص النص بوضوح على أن قواعد الاشتباك واستخدام القوة من جانب البعثة يجب أن تنفذ بالتشاور مع هايتي والدول المشاركة الأخرى وفي امتثال صارم لسيادة هايتي والقانون الدولي.

وبالمثل، لاحظتُ باهتمام كبير أن القرار يسلّم تماماً بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية دعم هايتي، حتى بعد استعادة بيئتها الأمنية، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المستدامة. ودعت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية إلى المساهمة بالأفراد والمعدات والموارد المالية والسوقيات على النحو الذي تطلبه بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وأود أن أشكر جميع البلدان التي أعربت بالفعل عن دعمها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالتزام أصدقائنا وجيراننا في الجماعة الكاريبية.

إن استخدام القوة، كخطوة أولى، ضروري لتهيئة بيئة أمنية مؤاتية للأداء الطبيعي للمؤسسات، ولكنه ليس كافياً. ويجب أن تؤخذ التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار بطريقة مستدامة لمعالجة الفقر المدقع، وهو مصدر جميع مشاكلنا. وفي ذلك الصدد، من الضروري بنفس القدر مواصلة تقديم دعم أكبر للبرامج الاجتماعية للحكومة الرامية إلى توفير الإغاثة لأكثر الفئات فقراً في الأحياء المحتاجة التي تشكل أرضاً خصبة لتجنيد الشباب الضالين والمهمشين.

وأشير مع الارتياح إلى أن القرار يشدد على أهمية أن تكفل الدول المشاركة في البعثة أعلى مستوى من الشفافية فيما يتعلق بالسلوك التأديبي لأفراد وحداتها، ويدعوها إلى إنشاء آليات صارمة لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بجميع أنواعها والتحقيق فيها، وكذلك لمعالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من الضوابط البيئية.

وأخيراً، أشير إلى أن القرار يسلم بضرورة توصل جميع الجهات المعنية في هايتي إلى اتفاق بشأن تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية حرة ونزيهة، فضلاً عن إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أكرر الالتزام الذي قطعه رئيس الوزراء، دولة السيد أرييل هنري، خلال المناقشة العامة للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة بإعطاء الأولوية للحوار السياسي بين الهايتيين، وهو السبيل الوحيد لتحقيق توافق كافٍ في الآراء لتنظيم تلك الانتخابات العامة التي طال انتظارها في البلد.

وأشكر أعضاء المجلس على عنايتهم الكريمة وتضامنهم الفعال مع شعب هايتي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد والاس (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الـ 14 الأعضاء في الجماعة الكاريبية. وأنا ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لأتكلم عن الدعم الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يقدمه إلى هايتي في هذا الوقت العصيب.

وأهنئكم، السيد الرئيس، على تولي البرازيل رئاسة مجلس الأمن في هذا الوقت الحاسم. وأود أيضا أن أشكر القائمين على صياغة هذا القرار الهام، الولايات المتحدة وإكوادور، على العمل الدؤوب والالتزام اللذين مكننا من الوصول إلى هذه النقطة هنا بعد ظهر اليوم. ولن نبالغ مهما قلنا في التشديد على مدى أهمية هذه اللحظات. وأود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس الآخرين الذين صوتوا مؤيدين للقرار 2699 (2023)، الذي اتخذ للتو، وكذلك الذين عملوا على ضمان اتخاذه.

إن الإجرام السافر الذي ترتكبه عصابات تتمتع بالقوة وما ينجم عنه من ازدياد مستويات انعدام الأمن بالنسبة للمواطن الهايتي العادي موثقان توثيقا جيدا، إذ تتضرر النساء والفتيات وتستهدفن بشكل خاص. ومن بين النتائج المباشرة لانعدام الأمن وجود أن ما يقرب من نصف سكان هايتي اليوم في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية، في ظل تدهور الحالة يوميا. وذلك هو السياق الذي يتعين علينا العمل فيه بغية المساعدة على استعادة الأمن والإسهام في تهيئة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة لتحقيق تعزيز التنمية المستدامة في هايتي.

و الخطوة الأولى نحو إيجاد حلول يقودها ويمتلكها سكان هايتي للأزمات المتعددة الأبعاد والمتعددة الأوجه التي تواجه البلد يجب أن تكون هي تخفيف حدة انعدام الأمن الذي جعل المهام العادية لمجتمع متحضر مستحيلة. ولذلك، ترحب الجماعة الكاريبية ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي، التي أذن بها اليوم قرار اتخذه مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، بتقديم المساعدة الأمنية العاجلة للشرطة الوطنية الهايتية، وتكرر تأكيد تأييدها له. ونشيد بالتزام كينيا الثابت بقيادة البعثة في بيان قوي على التضامن الإقليمي. وستساهم عدة بلدان من الجماعة الكاريبية أيضا بأفراد وأشكال أخرى من الدعم في هذه القضية. ونشكر جميع البلدان الأخرى من جميع أنحاء المنطقة وحول العالم التي تعهدت بالتزامات بالدعم ريثما يتخذ القرار 2699 (2023). ونحث المزيد من الدول الأعضاء على الالتزام بالمساهمة بالأمن والأفراد والدعم اللوجستي والمالي لهذا الجهد الحيوي. كما ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات إلى صندوق التبرعات المشترك الذي يهدف إلى تمويل احتياجات الشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن الإسهام في خطة الاستجابة الإنسانية لهايتي.

وإذ نمضي قدما الآن للتصدي لتحديات انعدام الأمن بشكل مباشر، تظل الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتعاون، على الصعيدين الإقليمي والدولي، بغية استعادة السلام والاستقرار ودعم استراتيجية إنمائية طويلة الأجل لهايتي. ويواصل فريق الشخصيات البارزة التابع للجماعة الكاريبية إشراك حكومة هايتي وأصحاب المصلحة فيها في دور الوساطة في محاولة للخروج من المأزق السياسي في هايتي وإعادة إرساء الاستقرار السياسي. ولذلك فإن الجماعة الكاريبية تتطلع، مفعمة بالأمل، إلى النشر المبكر لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات، التي نعتبرها شرطا لا غنى عنه لتحقيق انتعاش هايتي. وإذ نكرر تأكيد التزاماتنا بضمان أن تكون المهمة التي سنشرع فيها الآن فعالة في تحقيق السلام والاستقرار لشعب هايتي، نتمنى بشدة أن تتمكن هايتي، أول جمهورية سوداء مستقلة، قريبا من تحقيق الرخاء الذي استحقه شعبها دائما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئ وفد كينيا البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. ونعرب عن تقديرنا لمعالي السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الخارجية وشؤون العبادة في هايتي، وبعثته، وندعو إلى تعزيز تضامننا الجماعي.

ونشيد دون تحفظ بمجلس الأمن وأعضائه على حصافتهم في اتخاذ القرار 2699 (2023). ونعرب عن تقديرنا الخاص للقائمين على الصياغة، الولايات المتحدة وإكوادور، اللتين أسفرت جهودهما الدؤوبة عن قرار متوازن يتوافق مع احتياجات هايتي الضرورية.

لقد أشعل المجلس من خلال هذا الإجراء منارة أمل لشعب هايتي المحاصر بمنحه إذن للدول الأعضاء بإنشاء بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن اتخاذ المجلس لهذا القرار سيكون إسهاما أساسيا في النهوض بأمن هايتي وحافزا على تحصين الحكم والنهوض الاجتماعي والاقتصادي وسيادة القانون.

وبروح التضامن والمسؤولية الجماعية، واستجابة للنداء الواضح الذي وجهته السلطات الهايتية والأمين العام، أبدت كينيا استعدادها لقيادة المبادرة التي أذن بها المجلس. وأكد فخامة الرئيس ويليام روتو، خلال خطابه أمام الجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر، دعوة هايتي والأمين العام وناشد المجلس إصدار قرار مصمم خصيصا بموجب الفصل السابع لتلبية متطلبات هايتي الفريدة. واستجاب أعضاء المجلس بروح تعاون مثالية.

وندعو الآن الدول الأعضاء إلى الإسهام كمشاركين عمليين، وتوفير الأفراد والأموال والمعدات الحيوية والدعم اللوجستي لبعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات. وتؤكد كينيا من جديد التزامها بالتعاون الوثيق مع حلفاء هايتي، ولا سيما الدول الأعضاء في الجماعة

الكاريبية، التي تمثلها هنا اليوم جامايكا وغيانا، والدول الخيرة، في تشكيل هذه البعثة وتشغيلها وفقا لهذا القرار. وفي الأسابيع المقبلة، ستقوم كينيا، بالتنسيق مع الدول المساهمة الأخرى، بإطلاع المجلس على التحضيرات الموضوعية لنشر البعثة.

ومرة أخرى، تحيي كينيا مجلس الأمن على هذا الإنجاز وتؤكد من جديد تضامنها الثابت مع هايتي وشعبها الصامد. ونضم صوتنا إلى أصوات أعضاء مجلس الأمن في التأكيد مرة أخرى على احترامنا لسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يهنئ وفد بلدي البرازيل على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وننوه بحضور معالي السيد جان فيكتور جينيوس، وزير خارجية هايتي.

تؤيد غيانا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وتنضم إلى الإشادة بالقائمين على الصياغة، الولايات المتحدة وإكوادور، على جهودهما الدؤوبة في تقديم هذا القرار الهام، الذي يأذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي. إن الإجراء الحاسم الذي اتخذه مجلس الأمن اليوم يدل بقوة على التزام المجتمع الدولي تجاه هايتي وبمعالجة الشواغل الأمنية والإنسانية لشعبها.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تضامن غيانا الثابت مع شعب هايتي – مع أشقائنا وشقيقاتنا من منطقة الكاريبي – والتزامنا الثابت بالعمل مع المجتمع الدولي في تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها للشرطة الوطنية الهايتية.

ونؤيد تأييدا تاما طلب هايتي نشر قوة متعددة الجنسيات. ونشيد بالدول الأعضاء التي قدمت بالفعل الدعم لهايتي والدول التي تعهدت بدعم بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات بالإسهام بالموارد البشرية والمالية على حد سواء. ونشيد بكينيا، على وجه الخصوص، لعرضها قيادة هذه البعثة، وكذلك بإخواننا وأخواتنا الكاريبيين الذين وافقوا، مقدما، على المشاركة.

ونحث على ضرورة استدامة هذا الدعم، حالما تحقق البعثة أهدافها، لضمان أن تكون الشرطة الوطنية الهايتية قادرة على إعادة بناء مواردها بفعالية، واستعادة الروح المعنوية، وتشجيع التجنيد لتيسير استدامة السلام والاستقرار في الأجل الطويل في جميع أنحاء البلد. ولئن كان يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في هايتي، فإننا نود أن نشدد على أن الأزمة متعددة الأبعاد وتتطلب عملا دوليا عاجلا ومنسقا على طول المسارين السياسي والاقتصادي كذلك. وهذه كلها مترابطة ترابطا لا ينفصم ويجب معالجتها بالترادف. ولكي يكون أي حل ناجحا، يجب ألا يكون فقط شاملا، مركزا على كل من التحديات الأمنية والاجتماعية – الاقتصادية، بل يجب أيضا أن يكون بقيادة هايتية وملكية هايتية ومركزة على هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يستمر اهتمامنا حتى نتمكن من التصدي للتحديات الكامنة والمستمرة التي تعوق جهود هايتي لمتابعة مسارها الإنمائي.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للتأكيد على رسالة الجماعة الكاريبية بأن جميع الجهود الرامية إلى الإسهام في معالجة الحالة في هايتي يجب أن تبذل بحسن نية ويجب أن تعطي الأولوية لاحتياجات وظروف شعب هايتي. ويجب أن تكون هذه الجهود أيضا خالية من تأثير الجغرافيا السياسية أو النفعية السياسية. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بشكل صحيح ونحث الشركاء في المجال الإنساني على زيادة المساعدات المالية على نطاق واسع، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الاستثمار في الزراعة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز قدرة الفئات الأضعف على الصمود. وغيانا، من جانبها، بصدد تنظيم معونة إنسانية في شكل أغذية ودواء، حتى ونحن نفكر في أشكال أخرى من المساعدة والدعم، الآن وقد اتخذ هذا القرار.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن للمجتمع الدولي دورا حاسما يؤديه في دعم هايتي في التقدم نحو مستقبل أفضل وأكثر إشراقا.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/10.